الصورة الذهنية عن المرأة المصرية لدى النخبة
التقرير الثانى

نادية حليم سليمان*

هذه الدراسة هى التقرير الثانى لموضوع: الصورة الذهنية عن المرأة المصرية، ركز التقرير الأول على عينة من الجمهور العام، وركز هذا التقرير على عينة من النخبة شملت: أعضاء من مجلس الشعب، وكتاب ومفكرين، وإعلاميين، ورجال تعليم، وعلماء دين.

اعتمدت الدراسة على مقياس مقنن بالإضافة إلى استمارة مقابلة متعمقة. وعرضت نتائجها فى سبعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الصورة الذهنية عن المرأة لدى عينة من النخبة وذلك من خلال أبعادها المختلفة والتى تشمل:

١- السمات النفسية والاجتماعية والعقلية.

٢- الأدوار والصلاحيات.

٣- العلاقات والحقوق والواجبات فى الأسرة.

٤- أهمية التغيير: دواعيه ومعوقاته.

وذلك على النحو الذى يسمح بالتعرف على منظومة المدركات والقناعات التى تؤثر فى السلوك، وتعمل كمحركات له، وتشكل الدافعية للإنجاز، وتحقيق قيمة الذات، وفرص النجاح وعوامل الفشل.

* أستاذ علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أسلوب البحث

جمع البحث بين التحليل الكيفى والكمى، تم استخدام التحليل الكمى فى عرض وتحليل البيانات الميدانية التى تم جمعها من خلال الصورة الذهنية لدى عينة النخبة. أما التحليل الكيفى فكان من خلال ما أفضت إليه المقابلات مع عينة النخبة من أراء واتجاهات وتصورات نحو المرأة .

حالات الدراسة

اعتمدت الدراسة على البيانات المتحصل عليها من مجموعة حالات تم اختيارها بطريقة عمدية قوامها ٦٨ حالة تتوزع على خمس فئات وهى: أعضاء مجلس النواب، ورجال الدين، والأدباء والمفكرين، والإعلاميين، ورجال التعليم. اعتمد اختيارهم على موافقة أعضاء كل مجموعة على إعطاء الوقت اللازم لتطبيق أدوات البحث، وموافقتهم على المشاركة.

أدوات جمع البيانات

فى ضوء الأهداف العامة المشار إليها، تم إعداد أداتين لجمع البيانات وهما:

١- دليل مقابلة مقنن.

٢- مقياس الصورة الذهنية عن المرأة المصرية.

عرضت مادة الدراسة فى سبعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. وفيما يلى عرض لمفاهيم الدراسة ونتائجها.

الإطار المفاهيمى

أ-مفهوم النخبة

يوضح الفصل الأول من الدراسة التعريفات المتباينة لمفهوم النخبة، ومداخل دراسته. وتلتف غالبية هذه التعريفات حول ارتباط مفهوم النخبة بفئة معينة تتمركز حول هدف رئيسى هو قيادة المجتمع، نظرًا لأن السلطة فى إطار هذا

الفهم لا يمكن أن تمارس من قبل الجميع مع اختلاف المجال الذى تمارس فيه كل فئة هذه السلطة. وقد تكون هذه الفئة مجموعة صغيرة نسبيًا، ومنظمة بشكل عضوى، تمارس السلطة بشكل شرعى أو غير شرعى.

إلى جانب هذا المدخل السابق هناك محاولات أخرى لتعريف هذا المفهوم ترى أن هذه النخب متعددة، تنطلق من دائرة النفوذ السياسى إلى مجال أوسع وأرحب بضم دوائر متعددة للنفوذ الاجتماعى، والثقافى، وأصبح فى الإمكان دراسة النخب فى مجالات مختلفة وعلى مستويات متباينة مثل: القرية، والمدينة، والمؤسسة، وكل أشكال أجهزة المجتمع المدنى بشكل عام.

من هذه النخبة ما يتعدى تأثيرها ما هو مختص بدائرة واحدة، ومنها ما يمتد تأثيرها إلى الحيز العام مثل: النخبة الفنية، والنخبة المتعلقة بالرياضيين لا سيما من يتمتعون بالشهرة منهم.

بهذا المنطق السابق لا يمكن الحديث عن نخبة تستحوذ على السلطة بكاملها فى المجتمع، فثمة نخب عديدة يمارس كل منها تأثيره فى نطاق محدد، غير أن من هذه النخب ما يشار إليه باعتباره نخبا استراتيجية، لكل منها تأثيرها ووظيفتها فى ميدان وجودها وهى : النخب الثقافية، والنخب الاجتماعية، والنخب السياسية، دون أن ترتبط واحدة منها – بالضرورة– بالوصول إلى سدة الحكم. يميز البعض– من هذه الأنواع– بين ثلاثة وهى: النخبة التى تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وهى النخبة السياسية، وتضم: زعماء الأحزاب السياسية، وأعضاء البرلمان، ويشكل هؤلاء صدارة النخبة السياسية فى المجتمع المعاصر، والنخبة الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية، ثم النخبة التى تعمل على تحقيق التكامل فى المجتمع وهى: نخبة المثقفين والمفكرين، وهى تشير إلى من يمارسون تأثيرًا أكبر فى مجال الإنتاج الثقافى والرمزى فى مجتمعاتهم، وحقول تخصصاتهم الفكرية، ولكن النخبة منهم ترمز إلى أكثرهم

تميزًا وحضورًا فى الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع. وتتمثل النخبة الدينية فى القادة الدينيين، وعلماء اللاهوت والعقيدة، وكل من يشكلون مراجع دينية، وأصبحوا زعماء لأتباع تجمعهم رابطة دينية. ويعدَ الفقهاء وعلماء الدين عند المسلمين نخبة دينية. وغالبًا ما تتشكل النخب الدينية من العاملين فى مجال التشريع، والخطابة، والإمامة، والتفسير، والفقة، والعلوم الدينية، ويقومون بوظائف الإفتاء، والقضاء، والتعليم، ولهم نفوذهم، وأيضًا مصالحهم المشتركة. وفى أحيان كثيرة – عبر التاريخ– تكون هذه النخبة الدينية شديدة الصلة بالنخبة السياسية.

يكمن الفرق بين النخبة السياسية وباقى النخب فى أن الأولى تتمتع بالصلاحيات التى تمكنها من تحديد مسار توجهات المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأخلاقية غالبا، مما يجعل سلطاتها واسعة، وتأثيرها كبيرًا جدًا.

من النخب أيضًا: النخبة النسوية التى تقود حركة الدفاع عن حقوق المرأة، ونخبة رجال الأعمال، وهم من يملكون الشركات والعقارات والأرصدة المالية الضخمة، ويعتقد أنهم من أخطر النخب المؤثرة فى صناعة القرار السياسى المحلى والدولى.

ثم هناك أيضا النخب العسكرية، والنخب الرمزية التى تضم نجوم الفن والسينما والرياضة.

من خصائص هذه النخب أنها متجددة، ويتوقف تجديدها على درجة تطور المجتمع، حيث تلعب الكفاءة والجدارة دورا أساسيا فى تجديد هذه النخب فى المجتمعات المتطورة، وقيامها على أسس موضوعية تتعلق بالكفاءة والجدارة، ويكون لهذا التجديد دوره فى بعث الحيوية فيها. على عكس المجتمعات المتخلفة حيث الاستمرار– تحت دعوى الاستقرار– مما يؤدى إلى

جمود المجتمع وربما تخلفه. وعلى مدار التاريخ تكتسب بعض النخب ثقة الجماهير، بينما يفقدها البعض الآخر. من ثم يفقدون قدرتهم على التأثير فى الجماهير وتوجيهها، ومن هذه الأمثلة لهذا التحفظ الأخير وسائل الإعلام الجديدة التى كسرت الحاجز الذى يعرف باحتكار المعلومات والوصاية عليها من طرف نخب سواء كانت سياسية، أو ثقافية أو اقتصادية، وتحول المتلقى من مجرد متلق سلبى إلى مشارك فعّال فى إعادة صياغة المشهد.

فى نهاية هذا العرض السريع لمفهوم النخبة وتنوعاتها، رأت هيئة البحث التركيز على فئات محددة من النخب الفاعلة وهى:

- النخب السياسية ممثلة فى أعضاء مجلس الشعب.
- النخب الدينية.
- النخب الثقافية ممثلة فى: الإعلاميين، ورجال التعليم، والمفكرين والآدباء.

ب-الإطار المفاهيمى لأبعاد الصورة الذهنية الاجتماعية

استكمالا للإطار المفاهيمى، فقد تضمن الفصل الثانى شرحا لمفهوم الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة المصرية، وأبعاد هذه الصورة. الصورة الذهنية الاجتماعية هى تصورات فكرية نابعة من المجتمع، ويعبر بها الأفراد عن موقفهم من الآخرين، وتعود نمطيتها إلى تكرارها وتحولها مع الوقت إلى صيغة تواصل. وقد ترتبط بالتباين فى القوة أو الموارد، فالفئة أو الطبقة الأضعف تنشأ حولها مجموعة من الصور السلبية التى تشوهها.

والصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة المصرية هى نتاج لمعايير فرضها المجتمع حددت ما ينبغى عليها وما لا ينبغى عليها القيام به والتصرف فى ضوئه. وتشهد الصور النمطية عن المرأة المصرية صراعا مستمرًا بين القديم والحديث، بين الأصالة والمعاصرة. وقد كان ولازال سعى المرأة للتحرر

من التقاليد التى كبلت حريتها، وانتقصت من حقوقها الأصيلة كإنسان تواجه بالمقاومة والرفض من قوى متباينة، ورؤى متعددة. من هذه الرؤى ما يتخذ من الماضى وسيلة للإبقاء على هذه الصور النمطية، ورؤى أخرى تدرك قيمة التحرير وتراه ضرورة تمليها مقتضيات الواقع، وتغير الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتتجلى صورة المرأة وتحديد وضعها فى المجتمع من خلال أبعاد هذه الصورة التى تشمل:

- سماتها وقدراتها.
- ما تصلح ولا تصلح له من أدوار.
- نمط العلاقات فى الأسرة وما لها من حقوق وعليها من واجبات.

يحدد المجتمع– منذ لحظة الميلاد– لكل من الولد والبنت مجموعة من السمات الوصفية، ومن ثم التوقعات والحقوق لمن يحمل هذه السمات. هذه التركيبة الفكرية هى الخطاب الاجتماعى المقترح لكل منهما طوال رحلة الحياة، وهى مجموعة سمات تشرح من هو الرجل، ومن هى المرأة وعلى أى شكل ينبغى أن يكون كل منها وتتحول هذه المعتقدات إلى مدركات وقناعات لدى كل من النساء والرجال.

ويشير الدور إلى مجموعة السلوكيات المتوقعة من شخص يحتل مركزًا معينًا فى جماعة ما. ويشتمل هذا المفهوم على بعدين: يتعلق الأول بتقسيم العمل، ويتعلق الثانى بالمكون الثقافى الذى يحدث فيه. ويحدد لكل دور مجموعة من الحقوق والواجبات التى تستند إلى ما يعرف بالمعايير الاجتماعية التى تشكل السلوك النمطى لأفراد المجتمع. وقد يتقبل الفرد الدور المفروض عليه، وقد لا يتقبله ويتمرد عليه، وفى هذه الحالة يصبح سلوكه غير متجاوب مع توقعات الآخرين، وقد يواجه ردود فعل سلبية من الجماعة. وإذا لم ينجح فى مقاومتها قد ينهزم أمام ضغط الجماعة، ويؤثر العودة إلى الالتزام بها.

وفيما يتعلق بالعلاقات الأسرية فإن عملية التقسيم التاريخى للأدوار داخل الأسرة وخارجها تواجه تغيرات ضرورية يفرضها ما حدث من تغير أوضاع المرأة فى المجتمع، ويتفاوت قبول ما يفرضه هذا التغيير من إعادة توزيع للأدوار والمسئوليات، وعلاقات النوع الاجتماعى. وقد يبدو من البعض استجابات لفظية لقبول هذا التغيير، غير أنه – فى غالب الأحوال– لا يكون له تطبيق مناظر على أرض الواقع.

أما التغيير باعتباره سمة أساسية وأصيلة فى كل المجتمعات البشرية فإنه محلَ خلاف شديد فى المجتمع المصرى. وتتفاوت رؤى المجتمعات ما بين الرؤية السلفية التى تتبناها المجتمعات التقليدية، وما بين رؤية المجتمعات التى ترى التغيير مسألة ضرورية وإيجابية، وتشكل احتياجًا ملحًا لمواجهة الإشكاليات التى يواجهها كل جيل. ويرتبط التغيير عادة بمفهوم آخر وهو الحداثة. وترتبط عملية الحداثة بقدرة المجتمع على تفكيك سطوة التقاليد التى تمارس تأثيرا سلبيا على مسار التنمية.

أهم النتائج

فيما يلى عرض إجمالى لأهم النتائج كما تعبر عنها الفئات الخمس التى تضمنتها حالات هذه الدراسة، وذلك على مستوى كل بعد من أبعاد الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة المصرية وهى: السمات، الأدوار والصلاحيات، العلاقات الأسرية، الحقوق والواجبات، والموقف من الاحتياج إلى التغيير من عدمه.

أولا: السمات

يتناول الشكل رقم (١) متوسط كل فئة من الفئات الخمس على بعد السمات، فيوضح العامود الأول متوسط كل فئة على مجموعة السمات التى تعبر عن

رؤية تقدمية تعيد تقييم هذه السمات على ضوء الواقع وما حدث فى المجتمع من تغيرات. يوضح هذا العامود أن الأدباء والمفكرين يحتلون أعلى نسبة فى إقرار السمات الإيجابية والتقدمية،وذلك بنسبة٩٠٪، يليهم رجال التعليم (٨٥٪)، ثم الإعلاميون (٦٦,٧٪)، وأخيرًا يأتى أعضاء مجلس النواب بنسبة (٦٠٪) وأخر الكل يأتى رجال الدين بنسبة ٤٦,٨٪.

فى المقابل يوضح العامود الثانى بالشكل رقم (١) أن رجال الدين يحتلون أعلى نسبة فى التمسك بالسمات التقليدية والنمطية عن المرأة المصرية بنسبة ٤٢,٧٪، يليهم أعضاء مجلس الشعب بنسبة ٣٨,١٪، ثم تنخفض هذه النسب إلى ٣٠,٤٪ لدى رجال التعليم، وإلى ٢٧,٤٪ لدى الإعلاميين، ويأتى قبول هذه السمات التقليدية لدى الأدباء والمفكرين أقل النسب بواقع ٢٠,٢٪.

شكل رقم (١)

الموقف من السمات التقليدية والأخرى التقدمية بين الفئات المتابينة

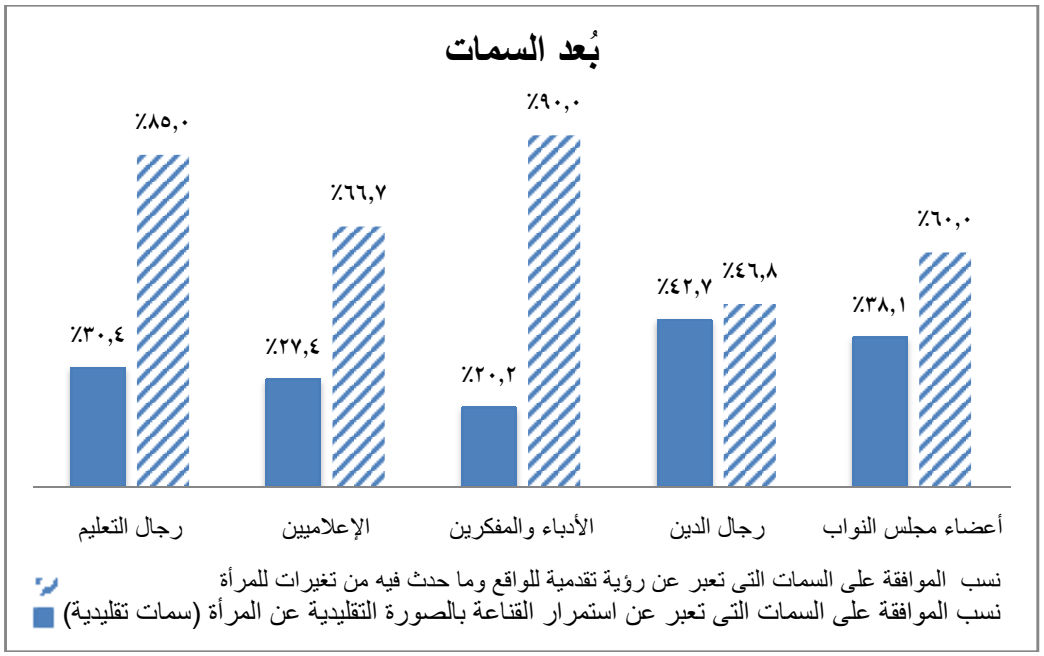

وتوضح النتائج أن من السمات التقليدية التى لم تلق موافقة على استمرار وجودها: "أن المرأة لا تتحدث إلا فى الأمور التافهة، وأنها سلبية، أو أن شخصيتها ضعيفة، وأنها لا تطالب بحقوقها ولا تدافع عنها"، غير أن غالبية مفردات الدراسة تقرّ استمرار وجود عدد آخر من السمات وهى: "أن المرأة تتحكم فيها العاطفة أكثر من العقل، وأنها رغاية، وتحتاج دائما أن يكون هناك رجل مسئول عنها، وهى أكثر تمسكا بالعادات والتقاليد"، وقد وافق على ذلك نسبة تتراوح ما بين ٥٨٪ إلى ٧١٪.

ومن السمات الإيجابية التى تعبر عما حدث من تغيرات على وضع المرأة: "أنها ليست أقل من الرجل فى رجاحة العقل، وأنها تستطيع مواجهة الأزمات والمواقف الصعبة، كما أنها تستطيع أن تعيش معتمدة على نفسها". وقد توافق على هذه السمات ما بين ٦٢٪ و٧٦٪ من إجمالى مفردات البحث.

وبصفة عامة فإن مجموعة رجال الدين تمثل الطرف المتصل فى نسبة الموافقة على السمات السلبية النمطية والتقليدية، يليهم أعضاء مجلس الشعب، بينما يقف الأدباء والمفكرون والإعلاميون على الطرف الآخر من المتصل ليشكلون أكثر المجموعات قناعة بما تتمتع به المرأة الآن بالعديد من السمات التى تعبر عن تطور إمكانياتها وقدراتها. يذكر أن مجموعة رجال التعليم كان موقفها متأرجحا ما بين التمسك بالقوالب النمطية، والاعتراف بما حدث للمرأة من تغير فى سماتها.

تعد أداة البحث الثانية وهى الاستمارة مصدرًا لمزيد من التفاصيل حول أبعاد الصورة الذهنية عن المرأة المصرية، وحول بعض السمات أشارت النتائج إلى تركيز أعضاء مجلس الشعب على سمات أخرى للمرأة المصرية تتجلى فى: "تحليها بالصبر، وتحمل سوء معاملة الزوج، أو بخله الشديد من أجل الحفاظ على كيان الأسرة"، "وفى الوقت ذاته يرون أنها نكدية، وتفتعل

المشكلات لعدم ثقتها فى نفسها، واتهامها للزوج بالخيانة". هاتان المجموعتان من السمات ضد بعضهما، نظرًا لوجود علاقة بين النكد ونفاد الصبر، وبين معاملة الزوج التى تقلل من شأنها وعدم شعورها بالثقة فى نفسها. وقد كان من المنتظر أن يكون لدى هذه المجموعة نصيب أكبر من وضوح الرؤية وفهم المشكلات على حقيقتها، لا سيما وهم المناط بهم تعديل التشريعات والقوانين والقرارات بما يحفظ للجميع حقوقهم ويعيد التوازن السليم للعلاقات بدلا من هذا الموقف الذى لا يعبّر إلا عن نظرة تقليدية راسخة فى الأذهان رغم ما يبدو من موافقات سابقة على تمتع المرأة بالكثير من السمات الإيجابية.

أماَ رجال الدين– وهم يشكلون مصدرا مهمًا من مصادر التأثير على الواقع الاجتماعى والثقافة السائدة– فلا زالت آراؤهم فى مجملها ما عدا القلة– وبغض النظر عن انتمائهم إلى الإسلام الرسمى أو غير الرسمى ترى أن المرأة مخلوق غير عقلانى، وأن الأجيال الجديدة من الفتيات لم تعد تحرص على إدارة شئون المنزل أو التمسك بالعادات والتقاليد، والتضحية من أجل الأسرة، وأن خصائص المرأة القديمة حدث لها تدهور ملحوظ ومستمر مما أدى – من وجهة نظرهم– إلى ارتفاع نسب الطلاق. ولم يتساءل هذا الفريق عن دور الرجل فى هذه القضية، وهل المرأة هى المطالبة فقط بالتضحية من أجل الأسرة؟ وهل تضحى بطموحاتها من أجل بناء ذاتها وتطوير إمكانياتها ثم يلقى بها فى عرض الطريق دون حماية لها من أى نوع؟ أو ليست هذه الأمور تحتاج إلى أن تحل من جذورها، وتعالج أسبابها، أم أن الأسرة لا يمكن المحافظة عليها إلا بزوجة مضحية، مقهورة، مفعول بها، وزوج يتمتع بكامل الحقوق وليس عليه أية مسئوليات للمحافظة على هذا الكيان.

وعلى الطرف الآخر من المتصل يقف الإعلاميون الذين أقروا أن للإعلام تأثيرًا مزدوجًا، وأنه ذو حدين، فهو كما يمكن أن يسهم فى تغيير

الفكر، فقد يسهم أيضًا فى تكريس الصورة النمطية المزيفة عن المرأة المصرية. ويشيرون إلى الدور السلبى للدراما التى يقدمها التليفزيون، ويصدر من خلالها صورة مشوهة عن المجتمع كله. ورغم رفضهم- بنسبة كبيرة- للصورة النمطية عن المرأة فإنهم ما زالوا يرون أن المرأة هى التى تقاوم التغيير، وتتحكم فيها العاطفة، وأنها تحمّل نفسها ما لا تطيق، وتستسلم للأوضاع المعيشية الصعبة ومستوى المعاملة السيئ من جانب الرجل ولم تعَبر هذه الفئة عما كان منتظرًا من الإعلام من طرح للتدخلات اللازمة لتغيير هذه الجوانب دون أن تحمّل المرأة بالمسئولية منفردة. وترى فئة الكتاب والآدباء أن أكثر ما أصاب الأسرة المصرية يعود إلى إعلاء المصالح الفردية على المصلحة العامة، والأنانية بدلا من قيمة التضحية، والغزو الفكرى وتأثير وسائل الاتصال، وأن التغيير الذى أصاب المجتمع هو تغيير أصاب الأسرة بوجه عام. غير أن الغريب أيضا هو اتهام استقلال المرأة الاقتصادى بأنه أدى إلى اهتمامها بنفسها أكثر من اهتمامها بالأسرة. هذا التحفظ يحتاج بالفعل إلى وضعه قيد الدراسة، والنظر إليه كقضية تحتاج إلى إيجاد صيغات بديلة للحل.

أما موقف فئة رجال التعليم من قضايا المرأة فهو محتاج إلى اهتمام جاد، نظرًا لأنهم مسئولون إلى حد كبير عن المواد التعليمية بكل ما يفترض أن تتضمن من محتوى معرفى وثقافى يسهم بصورة إيجابية فى تغيير المجتمع. ورغم ذلك لا زالت نسبة- وإن كانت قليلة- لا تؤيد المساواة بين المرأة والرجل، ولا ترى المرأة مثل الرجل فى رجاحة العقل أو هى قناعات لديهم عن المرأة تؤثر فى باقى مجمل ملامح هذه الصورة الاجتماعية.

ثانيا: الأدوار والحقوق

تتضمن هذه الجزئية من المقياس مجموعة عبارات تتناول: علاقة المرأة بالعمل، وموقف المنظور الاجتماعى لصلاحياتها، وحقوقها التى ترتبط بأدوارها خارج المنزل، وأهمية العمل للمرأة كما الرجل.

توضح النتائج فيما يتعلق بالموقف من أهمية العمل للمرأة كما الرجل موافقة ٧٥٪ من إجمالى هذه الحالات على هذه الأهمية، ترتفع إلى ١٠٠٪ لدى كل من الإعلاميين والمفكرين والأدباء، بينما انخفضت النسبة إلى ٥٦٪ فقط لدى رجال الدين. كما تراوحت الموافقة على إمكانية منافسة المرأة للرجل فى كل مجالات العمل بين ٨٣٪-٩٢٪، بينما انخفضت الموافقة لدى رجال الدين إلى ٥٠٪ فقط. ولم يوافق على: "لجوء المرأة إلى العمل إلا عندما تكون هناك حاجة" سوى ٢٩٪ من إجمالى الحالات، ارتفعت نسب الموافقة على ذلك لدى رجال الدين وأعضاء مجلس الشعب إلى ما بين ٣٧٪ و٤٢٪.

ورغم إقرار أهمية العمل للمرأة كما الرجل فإن هذه الأهمية من وجهة نظر ٨١٪ من إجمالى الحالات ينبغى أن تضحى بها المرأة إذا لم توفق بين العمل والبيت، هذا على اعتبار أن محور حياة الرجل هو العمل بنسبة ٨٢٪، بينما محور حياة المرأة هو الزواج والإنجاب بنسبة ٤٥٪، انخفضت بشدة لدى المفكرين والأدباء والإعلاميين إلى ٨٪ فقط بينما ارتفعت هذه النسبة لدى أعضاء مجلس الشعب ورجال الدين إلى (٥٩,٥٠٪).

ويرى ٦٣٪ من فئة رجال الدين أن الأفضل أن تعود المرأة إلى البيت، هذا فى الوقت الذى لم يوافق على ذلك ولا حالة واحدة من الإعلاميين. ويكاد الموقف أن يكون كذلك لدى الأدباء والمفكرين، بينما يوافق أكثر من ثلثى حالات رجال التعليم وأعضاء مجلس الشعب على هذا الموقف الغريب جدًا لا سيما بعد أن أصبح الاعتماد على عمل المرأة واضحًا جدًا فى حمل مسئولية

الإنفاق على الأسرة متعاونة مع الزوج أو متحملة بمفردها المسئولية كاملة، وبعد أن أصبحت المرأة ترى فى عملها مصدرًا للإحساس بالأمان والاعتماد على الذات فى مواجهة تقلبات الزمان. واستنادا إلى الموقف السابق من رؤيتهم لأهمية العمل للمرأة فإن فرصة العمل الواحدة أحق بها الرجل، هذا الرأى الذى لم يوافق عليه أحد من المفكرين والأدباء والإعلاميين، بينما وافق عليه رجال الدين بنسبة ٥٥,٧٪، يليهم أعضاء مجلس النواب بنسبة ٣٣,٤٪، وأخيرًا يأتى رجال التعليم بنسبة ضعيفة لا تزيد على ١٢,٥٪. وترى مجموعة رجال الدين بإجماع شبه كامل (٩٤,٣٪) أن على المرأة أن تضحى بعملها إذا لم توفق بينه وبين البيت، يليهم- مع علامة استفهام كبيرة- أعضاء مجلس النواب (٩١,٧٪)، ويظل هذا الرأى موجودا لدى الجميع وإن كان بنسب تتراوح بين ٤١٪ و٦٨,٨٪. وهكذا تظل هذه القضية محل تساؤل محورى وهو: "ماذا تفعل المرأة إذا اعتمدت فى حياتها على الرجل، ثم اختفى لأى سبب كان، أو إذا انتهت علاقتها بالأسرة بتفكك أو انهيار؟

وبالانتقال إلى جزئية صلاحية المرأة لتولى العديد من المناصب والعمل فإن النتائج توضح الموقف من عدم صلاحية المرأة للعمل فى السياسة، حيث يرى ٥٠٪ من رجال الدين أن السياسة هى عمل الرجال، يليهم ٣٥٪ من أعضاء مجلس النواب، و١٨,٨٪ من مجموعة رجال التعليم، بينما رفضها بالكامل الإعلاميون، والآدباء والمفكرون. ويرى رجال الدين أن المرأة التى تهتم بالسياسة وأمور المجتمع هى امرأة مسترجلة، وذلك بنسبة ٤٠٪، يليهم أعضاء مجلس النواب، ورجال التعليم بنسب قليلة (١٦,٧٪ و١٢,٥٪) ويرفضها تماما كل من فئتى الإعلاميين، وفئة الكتاب والأدباء والمفكرين.

وعن الرأى فى المهن التى لا تصلح لها المرأة وهى: "محافظ، ورئيس حى، ورئيس مجلس النواب، والقضاء، ورئاسة الوزراء"، فإن الرفض لكل هذه

المهام السابقة يصل إلى ما بين ٥٠٪ و٦٧٪ بين رجال الدين، يليهم أعضاء مجلس النواب، خاصة الموقف من تولى المرأة، منصب رئيس مجلس النواب، ورئيس وزراء، بينما يرون صلاحيتها للعمل فى مجال القضاء وتولى منصب رئيس حى.

هذا فى الوقت الذى يوافق الإعلاميون على صلاحية المرأة وحقها فى تولى كل هذه المناصب، يليهم فئتا الأدباء والمفكرين ورجال التعليم. أما تولى المرأة منصب رئيس جمهورية فقد تم رفضه من قبل ٥٩,٨٪ من كل المجموعات الخمس، مع ارتفاع عدم الموافقة إلى ٧٨,٦٪ بين رجال الدين، وانخفاض النسبة إلى ٢٥٪ لدى المفكرين ورجال التعليم، و٣٣٪ لدى الإعلاميين.

وتوضح النتائج التفصيلية– كما تناولتها المقابلات المتعمقة– مزيدًا من التشدد تجاه عمل المرأة والمجالات التى تصلح لها. يرى مشايخ السلفية والإخوان والدعاة المستقلون أن المرأة فشلت فى الجمع بين أدوارها الإنتاجية والإنجابية، وهى إن نجحت فى عملها فإنها تكون قد فشلت فى إرضاء زوجها وأولادها. وعليها أن تختار من الأعمال ما يناسب كونها أنثى، فلا تتطرق إلى الأعمال التى تنطوى على مخالطة صريحة للرجال فى أماكن العمل، ولا تخرج إلى العمل إلا بإذن زوجها، وإذا تعارض العمل مع مسئولياتها الأسرية فالأولى أن تعود إلى المنزل.

وترى ما يقرب من نصف مجموعة رجال التعليم أن ما يحيط بعمل المرأة من سلبيات مصدرها الأفكار والتوجهات السلفية المحافظة التى أصابت الرجل والمرأة على السواء إلى الدرجة التى تجعل المرأة تسهم فى إعادة إنتاج خطابات تضر بمكتسباتها هى ذاتها سواء بوعى أو بغير وعى. غير أن إعلاء قيمة دور المرأة فى البيت والأسرة على العمل تظهر واضحة تمامًا لدى ما

يقرب من ربع عدد هذه الفئة واعتبار الإخلال بدور المرأة فى الأسرة هو السبب فى تفكك الأسرة، وأن بعض الأعمـال الخشنة تترك أثرها على المرأة وتتحول مع الوقت لكى تنعكس على شخصيتها وتصبح هذه الخشونة من طباعها المستقرة.

أما موقف الكتاب والإعلاميين فهو أكثر تأييدًا لعمل المرأة، حيث يرون أن التضحية بأى منها أمر غير وارد، وأن من يرى غير ذلك إنما يعود إلى منهج التنشئة فى الأسر التى تربى بناتها على النمط التقليدى الذى يحصرهن بالأساس فى البيت والأولاد والزواج والإنجاب. ويوضح التضارب بين إعطاء تأييد مرتفع "لأهمية تضحية المرأة بعملها إذا كان فيه ضرر على أسرتها" إلى أن المجتمع لم يستطع حتى الآن أن يرى حلولا أخرى تساعد المرأة على عدم التخلى عن العمل، وفى الوقت ذاته لا نضحى بالأسرة التى هى فى الواقع مسئولية مشتركة بين الزوجين، ومن حق الأسرة على الدولة أن تيسر سبل الجمع بين البيت والعمل. ويشير فريق الإعلاميين إلى نقطة على جانب كبير من الأهمية وهى: أن حالات فردية فقط من النساء هن اللاتى نجحن فى اكتساب الخبرات التى أهلتهن للوصول إلى ما هم فيه من مراكز، غير أن هذا لا يسرى على كل النساء، فلا زالت الغالبية– رغم وجود القوانين والمكتسبات– يعانين التهميش، ومقيدات بظروف أسرهن، ومن ثم فهن لا يتمتعن بالحقوق التى حصلن عليها بتأثير الثقافة السائدة.

وبصفة عامة فإن هذا التضارب غالبًا ما يعبّر عن الجمع بين الفكر الانغلاقى والفكر الأكثر حداثة فى بعض القضايا لا سيما ما يرتبط منها بعمل المرأة، وتوليها العديد من المناصب العليا.

وكما حدث فى جزئية السمات فقد تم تلخيص موقف النخب الخمس محل الدراسة من الحقوق والأدوار والصلاحيات لتولى عدد من المناصب فى الشكلين (٢) و(٣).

يتناول شكل رقم (٢) الموقف من أهمية العمل للمرأة ومحوريته فى حياتها من خلال حساب متوسط الاستجابات على عدد من العبارات التى تضمنها المقياس، ويوضح الشكل ما هو متوقع ومتسق مع – ما ورد– سابقا عن محتوى المقياس حيث لا يرى ٥٩,٢٪ من رجال الدين أن العمل له الأهمية ذاتها للمرأة كما الرجل، وأنها من الأفضل أن تعود إلى البيت لأن محور حياة الرجل هو العمل أما المرأة فإن العمل ثانوى فى حياتها ولا تلجأ له إلا تحت تأثير الحاجة. والمثير للجدل فعلًا أن ٥١,٧٪ من أعضاء مجلس النواب الذين شملتهم الدراسة يرون ذلك، يليهم رجال التعليم، بينما لا يوافق على ذلك إلا نسب ضعيفة للغاية تتراوح بين ١٣–١٥٪ لكل من الإعلاميين والأدباء والمفكرين.

شكل رقم (٢)

الموقف من أهمية العمل للمرأة بحسب الفئات الخمس

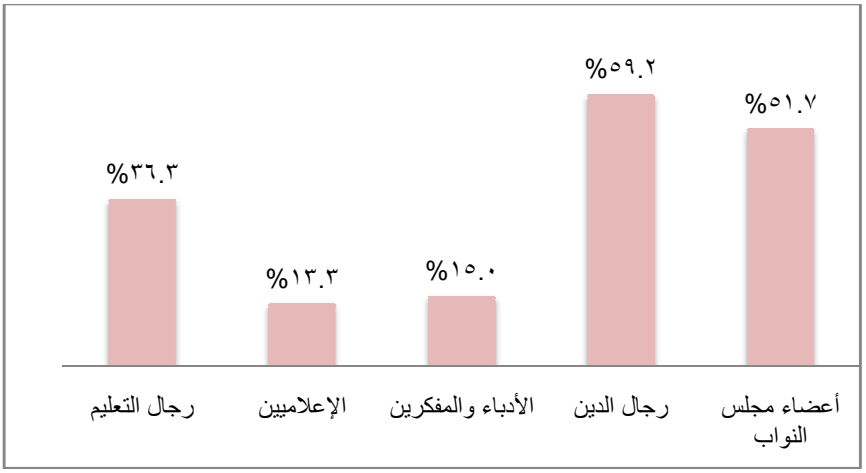

ويوضح الشكل رقم (٣) الموقف من تولى المرأة العديد من المناصب العليا، وتؤكد النتائج على المواقف السابقة ذاتها، إذ يرفض ٦٣,١٪ من رجال الدين تولى المرأة لهذه المناصب، يليهم أعضاء مجلس النواب بنسبة ٣١,٩٪، ثم رجال التعليم والأدباء بنسبة قليلة (٢١-٢٢٪)، وأخيرا نسبة لا تتعدى ١٥,٣٪ للإعلاميين.

شكل رقم (٣)

الموقف من رفض تولى المرأة المناصب العليا بين الفئات الخمس

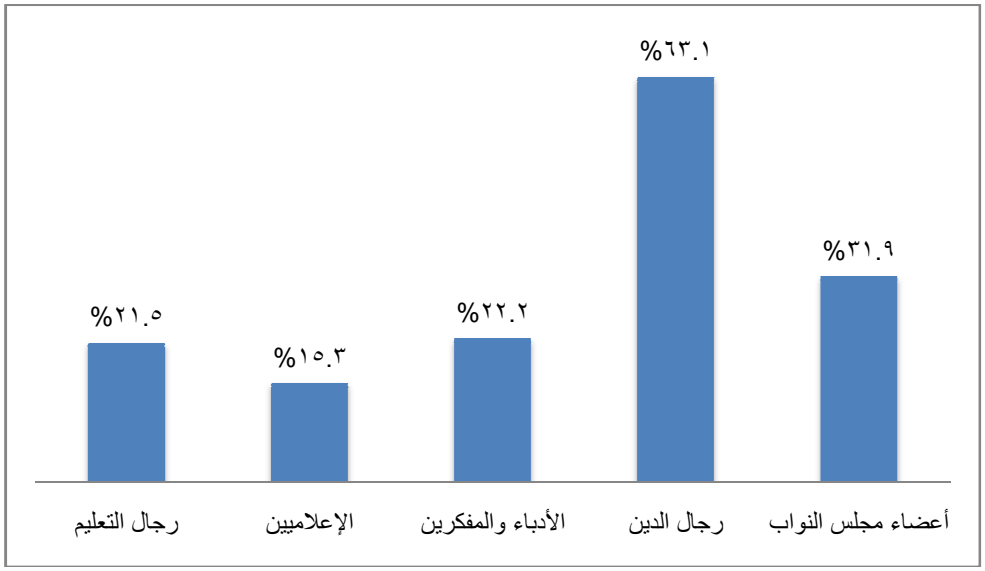

ثالثا: العلاقات الزواجية وأهمية التغيير

أ-الزواج والإنجاب

توضح نتائج المقياس الموقف من الزواج والإنجاب- ويوضح الموقف الإجمالى الموافقة الكبيرة على رفض زواج الفتاة أقل من ١٨ سنة، غير أن هذه الموافقة تنخفض إلى ما يقرب من النصف لدى مجموعتى رجال الدين، وأعضاء مجلس الشعب، بينما ترتفع إلى ما يشبه الإجماع لدى الإعلاميين، والآدباء والمفكرين،

ورجال التعليم، وترى قلة من رجال التعليم أنه لا مانع من النزول بسن الزواج إلى ١٦ سنة.

يلقى الختان رفضا كبيرا أيضا وإن كانت فئة رجال الدين لها دائما استثناء عن الإجماع، حيث لا يرفض إلا ثلثى المجموعة فقط. والإجماع يكاد يكون موجودا لدى الجميع على رفض استمرار المرأة فى الإنجاب حتى يأتى الذكر. غير أن قرار الإنجاب يظل فى يد العائلة كلها فى رأى أغلب حالات فئتى رجال الدين وأعضاء مجلس النواب، يليهم رجال التعليم ثم الأدباء والمفكرون.

وترفض الغالبية من رجال الدين تحديد عدد معين من الأبناء، كما لا توافق على أن يكون أحد أهداف تنظيم النسل يرتبط بالمحافظة على جمال المرأة وشكلها، أو بسبب خروجها للعمل، ولا يجوز الامتناع عن الإنجاب إلا إذا كان فى الإنجاب ما يهدد حياتها، وأن يؤكد على ذلك الطبيب المختص.

وترى ثلث حالات فئة أعضاء مجلس الشعب عدم أحقية المرأة فى التوقف عن الإنجاب لدواع صحية إلا إذا أقر الطبيب ذلك، وفى رأى عدد منهم أن للزوج الحق إذا لم يقتنع بتوقف الزوجة عن الإنجاب أن يتزوج من أخرى إذا كان يريد المزيد من الأبناء. ويرى هؤلاء أن العدد المناسب من الأطفال هو ٤-٥ أطفال مع ضرورة إنجاب الذكر ليحمل اسم الأسرة، ويكون سندا لها.

ب- مسئولية رعاية الأسرة وحمايتها من التفكك

وعن الموقف من مسئولية رعاية الأسرة وحمايتها من التفكك. توضح البيانات أن الموقف الجماعى للفئات الخمس التى شملتها الدراسة يرفض تحميل مسئولية رعاية الأسرة والأبناء للزوجة بمفردها، ما عدا نسبة موافقة تصل إلى ما يقرب من ربع مفردات فئتى أعضاء مجلس النواب ورجال الدين. كما تشير

النتائج الإجمالية إلى رفض تحميل المرأة منفردة مسئولية فشل حياتها الزوجية ما عدا أكثر من ثلث مفردات فئتى رجال الدين وأعضاء مجلس النواب الذين يلقون المسئولية على الزوجة بمفردها. كما ترى النسبة نفسها أن المرأة التى تطلب الخلع مشكوك فى سلوكها بينما يكاد هذا الحكم أن يكون مرفوضا تماما من باقى الفئات.

وعندما يتطرق الأمر إلى نظرة المجتمع إلى المطلقة، فإن ٧٥٪ من مجمل مفردات الفئات الخمس ترى أن هذه النظرة سيئة. وعن مسئولية الإنفاق على الأسرة فإن أكثر من نصف الحالات يرى أنه الزوج، وأقل من النصف قليلا يعطى الزوج الاختصاص وحده بقرارات الإنفاق على الأسرة، غير أن هذه النسبة الإجمالية ترتفع لدى رجال الدين وأعضاء مجلس النواب إلى أكثر من نصف عدد الحالات، وتنخفض إلى الصفر أو تكاد لدى باقى الفئات، وهذا ما يعنى أن نسبة لا تقل عن ربع أعداد مجلس النواب ورجال الدين مازالت تحمل المرأة المسئولية عن حماية الأسرة من الفشل، وتتجاهل دور الزوج تمامًا، وعلى المرأة أن تتحمل كل الغبن الواقع عليها، وإذا طالبت بإنهاء العلاقة الزوجية خلعًا أو تطليقًا فهى مشكوك فى سلوكها، حتى لو وقع الطلاق بإرادة منفردة من الزوج فهى أيضًا مسئولة عن فشل حياتها الزوجية. ويشهد الواقع مشاركة الزوجة التى لا يمكن إنكارها فى الإنفاق على الأسرة ومع ذلك يظل الرجل هو المسئول رغم أنه يتمتع بالفعل بهذه المشاركة فى الإنفاق.

جـ- العلاقات الزوجية

تتناول الجزئية الأخيرة من المقياس العلاقات الزوجية. وتوضح النتائج أن الموافقة تصل إلى ثلاثة أرباع حالات الدراسة على أن "تعدد الزوجات ليس فى صالح الأسرة"، ويؤيد ذلك بنسبة ١٠٠٪ فئة الإعلاميين، بينما تقل نسبة

الموافقة قليلا لدى كل من المفكرين والأدباء، ورجال التعليم، وتنخفض بصورة أكبر لدى رجال الدين وأعضاء مجلس الشعب.

من الأمور التى ليست مقبولة بالإجماع ضرب الزوج لزوجته ما عدا نسبة قليلة من رجال الدين، يليها الموقف من طاعة المرأة للزوج مقابل الإنفاق عليها والتى رفضت تماما من جانب فئة الأدباء والمفكرين، ومن جانب الإعلاميين، غير أنه موقف مقبول لدى ربع حالات رجال التعليم وما يقرب من النصف أو يزيد لكل من رجال الدين وأعضاء مجلس النواب. ولم يقبل الإعلاميون بالإجماع أن تتحمل الزوجة الإهانة للإبقاء على الأسرة، يليهم الأدباء والمفكرون، بينما أيد ذلك ما يقرب من نصف عينتى رجال الدين وأعضاء مجلس النواب ورجال التعليم. واعتبرت خيانة الزوج لزوجته سببا كافيا لطلب الزوجة الطلاق لدى غالبية الإعلاميين ورجال التعليم، بينما لم ير ذلك ما يقرب من ثلثى حالات الأدباء والمفكرين، وما يقرب من نصف رجال الدين وأعضاء مجلس الشعب.

وإذا كان الضرب ليس مقبولا من الغالبية، إلا أنه ليس سببا كافيا للطلاق وذلك لدى ما يقرب من نصف حالات رجال التعليم ورجال الدين، وما يزيد على ثلث إلى ربع أعضاء مجلس النواب والأدباء والمفكرين. جاء أيضًا الرفض لفكرة العقاب فى حد ذاتها من جانب الأدباء والمفكرين استنادًا إلى اعتبار فكرة العقاب بشكل أساسى قائمة على وجود طرفين طرف أعلى وطرف أدنى، فى حين أنهما– أى (الزوج والزوجة)– متساويان ومتكافئان، ومن ثم فإن فكرة توقيع العقوبة مرفوضة. وهناك ما يشبه الإجماع على ضرورة استئذان الزوج فى كل الأمور من قبل مجموعتى رجال الدين وأعضاء مجلس الشعب، وتنخفض نسبة الموافقة على هذا الأمر إلى ما يقرب من النصف لدى الإعلاميين ورجال التعليم، وتنخفض بشدة إلى الربع لدى الآدباء والمفكرين.

ورغم الاتجاه العام إلى رفض التغيير فى قانون المواريث فإن نسبة ليست قليلة من الكتاب والمؤلفين لها رأى يستحق التوقف عنده وهو: "أن يعدل هذا القانون لكى يساوى بين البنت والولد". ويرون أن إعطاء الرجل ضعف المرأة كان مقبولًا عندما كان الرجل يعمل وينفق منفردا على الأسرة، أما وقد أصبحت المرأة تعمل كما يعمل الرجل، وتنفق على بيتها مثلها مثل الرجل، فإن من حقها أن تتمتع كما الرجل بميراثها من والديها.

وهكذا يقف الإعلاميون والأدباء والمفكرون على طرف المتصل من حيث الفكر التقدمى والأميل إلى الحداثة، بينما يقف رجال الدين وأعضاء مجلس الشعب على الطرف الآخر من المتصل الذى يعبر عن استمرار التمسك بالقوالب النمطية والأدوار التقليدية والعادات المتوارثة دون إعادة قراءة للمستجدات، وتفهم للمتغيرات التى حدثت فى المجتمع وما حدث من تغير بالفعل على سمات وأدوار وصلاحيات المرأة، هذا الذى كان يحتم تغييرا فى موازين القوة، والعلاقات والتفاعلات داخل الأسرة.

ويشكل رأى رجال الدين أهمية خاصة، وتأثيرًا كبيرًا فى الوقت ذاته نظرا لأن الخطاب الدينى يؤثـر فى الكثير من جـوانب الحياة أيا كان مجالها لا سيما ما يتناول المرأة، والطفل ومفاهيم العدالة والمساواة، والعلاقات الأسرية.

كما تعود خطورة موقف مجموعة رجال التعليم إلى دورهم فى وضع المناهج، وما يتعين القيام به من جهود لبناء الفكر، وبث منظومة قيم عصرية مستنيرة.

وترجع أهمية موقف أعضاء مجلس النواب كونه تعبيرًا عن موقف المجتمع ككل، إذا اعتبرنا أعضاء مجلس الشعب هم ممثلون عن مجتمعاتهم التى انتخبتهم، وهذا ما يعود فيصب فى موقف معبر عن أزمة المجتمع ككل أو على الأقل شرائح كبيرة منه.

تشمل هذه الدراسة بعدًا آخر يتناول التغيير: أهميته وضروراته وآلياته:

توضح النتائج أيضًا انقسامًا فى الرأى بين من يرى أن مكتسبات المرأة التى حصلت عليها كافية ولا تحتاج إلى مزيد وعلى المرأة أن تثبت أنها جديرة بما حصلت عليه. ومن هؤلاء فريق لا سيما من رجال الدين– من السلفين والإخوان تحديدًا من يرى أن هذه المكتسبات– لا سيما ما يتعلق منها بمساحة الحريات المعطاه للمرأة قد انعكس بآثار سلبية على الأسرة والمجتمع، وإن كان هناك تغيير مطلوب فهو أن تعود المرأة إلى الشريعة الإسلامية، وتتعلم أكثر عن أمور دينها، وأن تحترم تكوينها وقدراتها، ولا تلهث وراء الرجل وتزاحمه لتطالب بالمساواة معه. ويظل هناك فريق آخر يرى أنها مازالت تحتاج إلى مزيد من التغييرات التى تسمح للمرأة بمزيد من المشاركة فى مختلف المجالات والمزيد من الثقة فى القدرات، والاعتراف من جانب المجتمع بحقها فى تقلد جميع المناصب بما فيها المناصب العليا.

ويرى هذا الفريق الأخير أن الثقافة السائدة تحتاج إلى تغيير فى الكثير من جوانبها باعتبارها العائق الرئيسى أمام تغيير وضع المرأة، ومواجهة المد الرجعى الذى يسعى إلى تشويه صورة المرأة، ومن ثم التأثير عليها فى محاولاتها لاقتحام مجالات جديدة لم تشارك فيها.

ويركز المفكرون– تحديدًا– على أن التغيير المطلوب يجب أن يكون شاملًا للمجتمع، لأن التغيير الجزئى لن يكون سوى تغيير شكلى لا معنى له، كما يرون أن تغيير الصورة الذهنية يتعين أن يكون مصحوبًا بتغيير قانونى يتناول المساواة فى عدد من الحقوق مثل: الحق فى الطلاق، والميراث، واقتسام ثروة الزوج حال تفكك الأسرة، وإلغاء الطلاق الشفوى.

تنتهى هذه المؤشرات المقارنة بين الفئات الخمس إلى عدة نتائج مهمة نجملها فيما يلى:

- بداية فإن نتائج هذه الدراسة لا يمكن التعميم منها نظرا لأنها عينة عمدية خضعت لظروف العمل، والإتاحة، والرغبة فى المشاركة من جانب المجموعات المختارة من النخبة. ومن ثم فهى لا تعبر عن مجمل أفراد كل فئة، ولا يمكن أن تمثلهم جميعًا.
- المؤشرات العامة عن موقف كل فئة، أو إجمالى الفئات الخمس لا ينفى وجود نسب متباينة من كل فئة تحمل رؤية مغايرة لهذه المؤشرات العامة.
- امتلأ التراث- عبر العصور- بصور وأفكار وخرافات عن المرأة رسمت صورة مشوهة عن المرأة، وحددت لها سمات وأدوارًا تبنتها المرأة كما تبناها المجتمع، هذه الصورة تغيرت شيئا فشيئًا غير أن هذه التغيرات فى الصورة لم تمح ما سبقها، ولم تتحول بعد إلى ثقافة راسخة ويقين داخلى يملى علينا نفسه، ويتحكم فى ردود الأفعال الواعية وغير الواعية. ويقوم البعض ممن تربوا على هذه الثقافة الماضوية بممارسة سلطانهم على الفئات والجماعات التى تسود بينها خرافات الماضى وأوهامه، فى غياب مصادر أخرى للمعرفة لديهم ما خلا ما يأتى من هذه الجماعات. ومن هنا فإن الدعوة لتحرير المرأة وتغيير وضعها هى دعوة لتحرير المجتمع كله من الجهل والخرافة والظلم، هى دعوة حداثية بدأت من زمن، غير أن الطريق أمامها كان ومازال مليئًا بالثغرات.
- لازالت بعض السمات التقليدية والنمطية تلقى استجابة عالية، منها على سبيل المثال: أن المرأة تتحكم فيها العاطفة أكثر من العقل، وأنها رغاية، وأكثر تمسكًا بالعادات والتقاليد.

-هذه السمات النمطية تواجهها مجموعة أخرى حظيت بنسبة كبيرة من الموافقة عليها وهى: أن المرأة ليست أقل فى رجاحة العقل من الرجل، وأنها تستطيع مواجهة المواقف الصعبة، وتستطيع أن تعيش معتمدة على نفسها.

- أظهرت النتائج تضاربًا كبيرًا فى الموقف من العديد من القضايا التى تتمثل فى:

- موافقة عالية على أهمية العمل للمرأة، وفى الوقت ذاته يُوجه لها اتهام بأن استقلالها الاقتصادى أدى إلى اهتمامها بنفسها أكثر من الاهتمام بالأسرة. هذا الاتهام معول هدم لجهود تمكين المرأة اقتصاديا، واعتبار عملها واستقلالها الاقتصادى مكونا رئيسيا فى تغيير وضعها.
- تقدير كبير لصبر المرأة المصرية، وتحملها الكثير من أجل حماية الأسرة ورعاية الأبناء، ثم اتهام لها فى الوقت ذاته بأنها تستسلم للأوضاع المعيشية السيئة، ومعاملة الزوج المهينة، وهو اتهام لا يتفهم أصحابه أن موقف المرأة هذا ليس اختياريا، ولكنه مفروض عليها كمنتج طبيعى لمسالب التشريع، وسيادة الثقافة الذكورية وتأثيرها فى أنماط تنشئة كل من الذكر والأنثى، وما يترتب على ذلك من توزيع للمهام والأدوار والمسئوليات.
- ما زال الحل الوحيد المطروح- إذا لم توفق المرأة العاملة بين عملها ومسئوليات البيت والأبناء- أن تضحى بعملها وتعود إلى البيت. ومرة أخرى كيف يكون الرأى هو أهمية العمل للمرأة والرجل على السواء ثم تطالب المرأة منفردة أن تضحى بعملها لاستقرار الأسرة دون أن نبحث عن آلية تحافظ على الأسرة وفى الوقت ذاته تهيئ لكل من الزوج والزوجة الجمع بين البيت والعمل، وبين العمل ورعاية الأسرة.

- ما زالت النسبة كبيرة لدى جميع الفئات- ماعدا فئتى الأدباء والإعلاميين – ترى أن محور حياة المرأة هو الزواج والإنجاب بينما محور حياة الرجل هو العمل. والتساؤل المهم: متى يكون الاتجاه واضحا لدى المجتمع- بأن محور حياة المرأة هو الأسرة والعمل معا، دون الإخلال أو التضحية بأى منهما. ومتى يصير العمل بالفعل محورًا مهمًا فى حياة المرأة المصرية.
- وباستبعاد فئتى الأدباء والإعلاميين الذين يرون صلاحية المرأة للقيام بكل المناصب، فإن نسبة الرفض كبيرة لصلاحية المرأة تولى العديد من المناصب العليا لاسيما منصب: (محافظ، رئيس حى، رئيس مجلس النواب، رئيس وزراء).
- لا زالت نسبة كبيرة من رجال الدين، وأعضاء مجلس الشعب يقبلون زواج الفتاة فى سن أقل من ١٨ سنة، ومنهم من رأى إمكانية النزول بهذه السن إلى ١٦ سنة.
- يشكل رجال الدين بصفة عامة- والسلفيون والإخوان بصفة خاصة- جبهة موافقة على الكثير من القضايا التى رفضت من الباقى بنسب متفاوتة. هذه الفئة من رجال الدين توافق على الختان، وعدم اعتبار الضرب والخيانة أسبابا كافية للطلاق، ويرفضون تحديد عدد للأبناء، ويرون استمرار الزوجة فى الإنجاب حتى يأتى الذكر، كما يرفضون أن يكون أحد أهداف التنظيم المحافظة على شكل المرأة وجمالها، وعليها أن لا تتوقف عن الإنجاب إلا إذا أقر الطبيب خطورته على حياتها، وإلا فإن من حق الزوج الزواج من أخرى إذا كان يريد المزيد من الأبناء، كما يرون أن مساحة الحرية المعطاة للمرأة قد انعكست بآثار سلبية على الأسرة والمجتمع، وعلى المرأة أن تعود إلى الشريعة

وإلى فهم دينها بصورة أكبر. ويتفقون فى الرأى مع نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الشعب على أن العدد المناسب للأطفال فى الأسرة هو ٤-٥ أطفال، والسؤال: هل هؤلاء الأعضاء فى مجلس الشعب هم من سيقومون بوضع سياسة وتشريع يراعى الوصول إلى هدف التحكم فى نمو السكان؟

- ما زال نمط العلاقات الأسرية يتسم بالتسلط والفوقية وقصر الحق فى اتخاذ القرارات فى الأسرة على الرجل، وعلى المرأة أن تحترم قدراتها وتكوينها، ولا تلهث وراء الرجل وتزاحمه لتطالب بالمساواة معه.
- رغم الإقرار بتعدد أدوار المرأة فى الأسرة والمجتمع، فإن التحفظات دائما حاضرة بشأن دورها التقليدى كزوجة وأم، والخوف من تقصيرها فى رعاية أسرتها، مع تجاهل لدور الأب والزوج فى هذا الصدد.
- موافقات مبدئية على الكثير من الحقوق والحريات، غير أن الدخول فى التفاصيل يوضح الكثير من التحفظات والشروط التى تجهضها من الأساس.
- لا يوجد موقف واضح من التغيير وأهميته ومجالاته، غير أن الاتهام موجه إلى المرأة بأنها عنصر أساسى فى مقاومة التغيير، وعدم الحرص على الانتفاع من المكاسب التى أعطيت لها، وأن قلة من النساء فقط هن اللاتى اكتسبن من الخبرات ما أهلهن للوصول إلى ما هن فيه من مراكز، غير أن الغالبية من النساء ما زالت تعانى من التهميش، مقيدات بظروف أسرهن، لا يتمتعن بالحقوق التى حصلت عليها المرأة.
- بصفة عامة فإن مجموعة رجال الدين تمثل قمة الطرف المتشدد والأكثر تمسكًا بالصورة التقليدية عن المرأة المصرية، يليهم مجموعة

أعضاء مجلس الشعب، بينما يمثل الكتاب والإعلاميون الطرف المقابل من هذا المتصل، ليشكلوا صورة حداثية عن المرأة المصرية، أما مجموعة رجال التعليم فإن موقفها جاء متأرجحا بين الاتجاه إلى التمسك بالقوالب النمطية، والاعتراف بما حدث من تغيرات على هذه الصورة. تتسق هذه النتيجة مع موقف النخب المثقفة المستنيرة والتقدمية غير الفاعل، وتأثيرها غير الواضح فى المجتمع.

مقارنة بين نتائج عينة النخبة وعينة الجمهور العام

توضح المقارنة بين الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة المصرية لدى النخبة، وما انتهت إليه الدراسة الأولى عن الجمهور العام:

أن أعضاء مجلس الشعب ورجال التعليم أقرب إلى رأى الجمهور العام فيما يتعلق بأبعاد هذه الصورة من حيث السمات، والعلاقات الأسرية. ويظل رجال الدين الأكثر تشددًا، والأكثر تأثيرًا على الجمهور العام فى جوانب كثيرة من هذه الصورة.

هذه النتيجة تستحق التوقف عندها، وأخذها بعين الاعتبار لأنها توضح من هى الفئات الأكثر تأثيرا فى المجتمع. كما أن هذا الموقف سيكون مفيدًا لو أن هذا التأثير يسير فى اتجاه حداثى تقدمى يتجاوب مع سياسات الدولة بصفة عامة، وسياسة الدولة باتجاه المرأة تحديدًا.

المشكلة أن هذه الفئات المتشددة والأكثر تمسكًا بالعادات والتقاليد، والقيم السائدة من قديم تقوم بإنتاج وتكريس ثقافة التخلف، والاستغراق فى الماضى وعدم التفكير فى سواه. وهى ثقافة إذعان، وتكرار لأشكال الماضى دون تطلع إلى الأمام، والإيمان بالتغيير والتطوير كحركة دائمة للمجتمع .

أما موقف الإعلاميين وهذا التضارب بين الرأى المعلن والتناول الفعلى لقضايا المرأة فى وسائل الإعلام، فإنه يعبر عن غياب واضح لسياسة إعلامية محدّدة المعالم والتوجهات والأهداف.

تدخلات ومقترحات

- حجم الإنجاز على صعيد الظروف المعيشية والعملية الخاصة بالمرأة يتحسن ولكن ببطء، الأمر الذى يتطلب:
  - التصدى للأمية لأنها نقطة ضعف حقيقية فى جسد هذا المجتمع، وهى أرض خصبة لزرع بذور التعصب والجهالة المقرونة بالتشدد، ورفض المراجعات والتصحيح الفكرى كمنهج عام من جانب، وبالتركيز على قضايا المرأة من جانب آخر.
  - ما زالت هناك مشكلة فى أنماط التنشئة فى الأسرة وفى مؤسسات التعليم، وتحتاج إلى مراجعة مناهج التعليم بمنظور جديد يركز على الاعتراف بصور التمييز الحالية، ويؤسس لمبادئ المساواة فى الحقوق والواجبات، والاعتراف بأهلية المرأة الكاملة، وأهمية دمجها فى كل المجالات.
  - إما أن ننجح فى بناء منظومة إنسانية فى عقول الأبناء وتفكيرهم منذ طفولتهم مؤسسة على العدالة، والمساواة، وحقوق الإنسان، وإما تجاوز هذه القيم فيما يتعلمون لكى تستمر مبادئ التمييز والعنف والتسلط.
  - نظرًا لما انتهت إليه هذه الدراسة من التأثير الكبير لرجال الدين أكثر من أى فئة أخرى على الصورة الذهنية الاجتماعية عن المرأة المصرية لدى شرائح كبيرة فى المجتمع فإن الجهود يتعين أن تتجه إلى المؤسسة الدينية (إسلامية ومسيحية) لكى يكون لهذه الفئة تأثير إيجابى يهدف إلى تغيير منظومة القيم والمعتقدات بما يخدم ويحقق أهداف التنمية.

- آليات فعالة للتصدى للفئة التى تسعى إلى السيطرة على المجتمع، وإعادة إنتاج القيم القديمة،لا سيما الحاجة إلى خطاب دينى منفتح لا يجعل الدين منفصلا عن تفهم واستيعاب مشكلات الحياة اليومية، بل يجعله مدخلا لمزيد من التفهم والتفاعل معها وحلها.
- سياسة ثقافية ينص مكون المرأة فيها على برامج ثقافية وإعلامية تطهر العقول مما توارثناه عبر السنوات من صور مشوهة ومغلوطة، لكى يحل محلها صورة أخرى تستبدل حقوق كل من الرجال والنساء، بمنظومة لحقوق الإنسان ندرك من خلالها أن حقوق المرأة هى حقوق الرجل، وأن المرأة إنسان كامل، والانتقاص من حقوقها انتقاص لحقوق الجميع.
- تغيير دائم ومستمر لقانون الأحوال الشخصية حسبما يقتضيه الواقع، وما يظهر من مستجدات.

Abstract

MENTAL IMAGE ABOUT EGYPTIAN WOMEN AMONG THE ELITE: THE SECOND REPORT

Nadia Halim

This study is the second report about the mental image of the Egyptian women. The First report focused on a sample of the general community, but this one focuses on a sample of the elite that includes: some members of the people's assembly, authors, intellectuals, religious, media and education leaders.

The study depended on a standardized scale and a questionaire form. The results were shown in seven chapters in addition to an introduction and a conclusion.